

# سياسة فرنسا تجاه الخليج العربي وموقف بريطانيا منها (1962-1974): دراسة في ضوء الوثائق البريطانية

ناصر ضاحي الهاجري<sup>(1)</sup>

## ملخص

**الأهداف:** تناولت الدراسة سياسة فرنسا تجاه الخليج العربي وموقف بريطانيا منها 1962-1974، في ضوء الوثائق البريطانية، وهدفت إلى توضيح دوافع التوجه الفرنسي نحو الخليج في تلك المرحلة المهمة من تاريخ الخليج؛ بعد أن شرعت بريطانيا في الانسحاب منه، وكيف تمكنت فرنسا من التخلص من العقبات التي كانت تقف عائقاً أمام تطور العلاقات مع دول الخليج، وموقف بريطانيا من هذا النشاط، وأثره على العلاقات بين البلدين. **المنهج:** استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي معاً، متبعة منهج البحث التاريخي من الأقدم إلى الأحدث؛ وقد جمعت المعلومات من الوثائق البريطانية وحُللت مع الالتزام بتسلسلها الزمني. في البداية، توضح الدراسة الجذور التاريخية للوجود الفرنسي في الخليج العربي، ثم توضح أسباب تدهور العلاقات الفرنسية-العربية، والمساعي الفرنسية للتقرب من دول الخليج، ومظاهر النشاط الفرنسي في الخليج وموقف بريطانيا منه، واستغلال فرنسا للانسحاب البريطاني من الخليج لتعزيز وجودها في المنطقة. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها: أن وصول "ديجول" إلى الحكم كان نقطة فاصلة في العلاقات الفرنسية - الخليجية، وعلى الرغم من انسحاب بريطانيا من الخليج فإنها كانت تحشى من أن تحل فرنسا محلها فيه، وتتنزع منها المزايا الاقتصادية في المنطقة؛ ومن ثم حدث صراع خفي بين البلدين في منطقة الخليج، خاصة في المجالين الاقتصادي والعسكري. **الخاتمة:** بينت الدراسة المعوقات التي كانت تقف أمام تطور العلاقات الفرنسية - الخليجية، وتأثير الدور البريطاني على العلاقات بين الجانبين، ومساعي فرنسا لاستعادة وجودها في الخليج، وكيف تمكنت بفضل علاقتها مع دول الخليج من التخلص سريعاً من الأزمة النفطية عقب تأميم النفط الجزائري عام 1971، وانتعش الاقتصاد الفرنسي بفضل مبيعات الأسلحة للمنطقة.

**الكلمات المفتاحية:** فرنسا، بريطانيا، الخليج، ديغول، كارتون

(1) الهيئة التعليمية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت. الإيميل: n-dh@windowslive.com

- نُسِّمُ البحث في: 2022/3/10، عُدِّل في: 2022/5/8، أُجيز للنشر في: 2022/5/11.

## France's policy towards the Arabian Gulf and Britain's position on it (1962-1974): Study in the light of British documents

Nasser D. Al-Hajri<sup>(1)</sup>

### Abstract

**Objectives:** The study addressed France's policy towards the Arabian Gulf and Britain's position on it 1962-1974 in the light of British documents, and aimed at clarifying the motives of the French orientation towards the Gulf at that important stage in the history of the Gulf, after Britain began to withdraw from the Region, and how France managed to get rid of obstacles hindered development of relations with the Gulf states, and Britain's position regarding this activity, besides its impact on relations between the two countries.

**Method:** The study used both descriptive and analytical historical approaches where information was collected from documents and analyzed maintaining their chronology. The study first explained the historical roots of the French presence in the Arabian Gulf, then explained the reasons for the deterioration of French-Arab relations, the French efforts to get closer to the Gulf countries, the manifestations of French activity in the Gulf and Britain's position on it, and France's exploitation of the British withdrawal from the Gulf to strengthen its presence in the region.

**Results:** The study reached several results the most important of which were that "De Gaulle" assuming power was a watershed point in the French-Gulf relations, and that, though withdrew from the Gulf, Britain was concerned of being replaced by France, and take away the economic advantages in the region. And then there was a hidden conflict between the two countries in the Gulf region, especially in the economic and military fields.

**Conclusion:** The study showed the obstacles stood in the way of the development of French-Gulf relations, the impact of the British role on the relations between the two sides, France's efforts to regain its presence in the Gulf, and how, thanks to its relations with the Gulf states, it was able to quickly get out of the oil crisis after the nationalization of Algerian oil in 1971 AD, and the French economy rebounded due to arms sales to the Region.

**Keywords:** France, Britain, the Gulf, De Gaulle, Carton

---

(1) Educational body, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Kuwait, Email: n-dh@windowslive.com

- Submitted: 10/3/2022, Revised: 8/5/2022, Accepted: 11/5/2022.

## المقدمة

كانت منطقة الخليج العربي<sup>(1)</sup> محط أنظار ساسة فرنسا منذ مطلع القرن السابع عشر الميلادي؛ نظراً إلى موقعها الجغرافي المتميز، وأهميتها في إطار التنافس الفرنسي التجاري مع القوى الأوروبية للسيطرة على تجارة الشرق، إلا أن بريطانيا تمكنت من فرض سيادتها على الخليج العربي، وإخراج فرنسا والقوى الأوروبية الأخرى من المنطقة، وعلى الرغم من المحاولات الفرنسية المتكررة للعودة إلى الخليج، فإن بريطانيا وقفت في وجه هذه المحاولات، وبمرور الوقت اختفت جميع مظاهر الوجود الفرنسي فيه، خاصة مع نهاية الحرب العالمية الأولى؛ فكانت فرنسا ترى أن لا تقف في وجه السياسة البريطانية في الخليج، وأن تلزم الحذر كي لا تزعجها بريطانيا في سوريا عن طريق شرق الأردن، ولم يبق لفرنسا أي نشاط في الخليج باستثناء إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية.

إلا أن هذه السياسة تغيرت عقب وصول الرئيس الفرنسي "شارل ديغول Charles de Gaulle" إلى الحكم عام 1959؛ فسعى إلى التقرب من دول الخليج العربي في إطار سياسته للتقرب من الدول العربية، وعمل على إزالة جميع العقبات التي كانت تقف عائقاً أمام تطور العلاقات.

## أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دوافع التوجه الفرنسي نحو الخليج؛ بعد أن شرعت بريطانيا في الانسحاب منه، وكيف تمكنت فرنسا من التخلص من العقبات التي كانت تقف عائقاً أمام تطور العلاقات مع دول الخليج، وموقف دول الخليج من هذه التحركات، وكذا موقف بريطانيا من هذا النشاط، وأثره على العلاقات بين البلدين.

(1) المقصود بهذه المنطقة في الدراسة جميع الدول المطلة على الخليج باستثناء العراق وإيران؛ فالعلاقات الفرنسية مع العراق وإيران تحتاج إلى دراسات منفصلة.

## مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تسلط الدراسة الضوء على التحولات التي شهدتها العلاقات الفرنسية الخليجية، وموقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي، وذلك من خلال الإجابة عن تساؤلات عدة، من أهمها:

- ما دوافع التوجه الفرنسي نحو الخليج؟
- كيف تمكنت فرنسا من التخلص من العقبات التي كانت تقف عائقاً أمام تطور العلاقات؟
- ما موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج؟
- كيف أسهم الانسحاب البريطاني من الخليج في تطور العلاقات الفرنسية - الخليجية؟
- ما مظاهر التنافس الفرنسي - البريطاني للسيطرة على تجارة الخليج؟

## الفترة الزمنية

تبدأ الدراسة بعام 1962؛ إذ إنه العام الذي شهد توقيع فرنسا لاتفاقية إيفان مع الجزائر، والتي بموجبها اتفق على تقرير المصير للجزائريين؛ وبذلك تخلصت فرنسا من أهم العقبات التي كانت تقف عائقاً أمام عودة العلاقات الفرنسية - الخليجية، كما أنه العام الذي شهد أيضاً عودة العلاقات الدبلوماسية الفرنسية - السعودية، وتنتهي الدراسة بعام 1974؛ إذ إنه العام الذي شهد وفاة الرئيس الفرنسي "بومبيدو Pompidou"، وخلفه في رئاسة الجمهورية "فاليري جيسكار ديستان Valery Giscard d'Estaing"، الذي خرج على سياسة سلفه تجاه الخليج.

واعتمدت هذه الدراسة على الوثائق البريطانية غير المنشورة F.O. و F.C.O.، بالإضافة إلى مجموعة من المراجع العربية والأجنبية التي أسهمت في استكمال جوانب النقص.

## الجدور التاريخية للوجود الفرنسي في الخليج العربي

تعتبر فرنسا من أقدم الدول الأوروبية ارتباطاً بالخليج العربي؛ إذ ظهرت القوة الفرنسية، المتمثلة في شركة الهند الشرقية الفرنسية، في الخليج في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وكان ذلك في إطار التنافس التجاري بين القوى الأوروبية للسيطرة

على تجارة الشرق، وقد برزت أهمية الخليج بالنسبة إلى فرنسا خلال فترة الحروب النابليونية في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر؛ فقد أدرك نابليون القيمة الإستراتيجية للمنطقة، والمزايا الكبيرة التي تقدمها للمستعمرات البريطانية في الشرق؛ ومن ثم وضع نابليون منطقة الخليج في مخططاته، وفكر أن يهدد المصالح البريطانية في الشرق عن طريق قطع مواصلاتها عبر الخليج، إلا أن بريطانيا تصدت لهذا المخطط (الفراء، 1976، ص.111).

وفي أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين كان لفرنسا دورٌ بارزٌ في التنافس على الخليج، بخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ فقد بلغ النشاط الفرنسي ذروته، وذلك حينما حصلت فرنسا على تنازل من سلطان مسقط في عام 1899، تنال بموجبه مستودعاً للوقود بطريق الإيجار في ميناء بندر الجصة، إلا أن بريطانيا عملت بكل ما لديها من وسائل الترغيب والوعيد والتهديد لإلغاء هذا التنازل (Illustrated London News, 1899, p.258)، وفي 18 أغسطس 1900 توصلت إلى تسوية مع فرنسا تضمنت تراجع فرنسا عن الاتفاق مع سلطان مسقط، وكتعويض لها أعطتها بريطانيا محطة لتزويد الوقود في ميناء المكلا (الوسمي وسعيدوني، 2012، ص ص.48-51).

إلا أن الوجود الفرنسي في الخليج ظل مستمراً، ولعل من مظاهر النشاط الفرنسي أن بعض سفن مسقط وعمان كانت ترفع الأعلام الفرنسية، وذلك حتى لا تخضع لتفتيش السفن البريطانية التي كانت تدعي محاربة الرقيق وتهريب السلاح، إلا أن بريطانيا تمكنت من إقصاء فرنسا من الخليج، وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا قد سيطرت على الخليج دون منازع، واختفت فيه مظاهر النشاط الفرنسي كافة (الفراء، 1976، ص ص.112-113).

وتركز النشاط الفرنسي في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) في كل من سوريا ولبنان ودول المغرب العربي، وبخاصة الجزائر، وفيما يخص الخليج ظلت فرنسا تعترف لبريطانيا بوضعها المميز في الخليج وشبه الجزيرة العربية، وكانت وزارة

الخارجية الفرنسية ترى أنه من صالح فرنسا أن لا تقف في وجه السياسة البريطانية في الخليج، وأن تلزم الحذر كي لا تزعجها في سوريا عن طريق شرق الأردن (سرحان، 2014، ص.4).

ولا يكاد يذكر أي علاقة لفرنسا بمنطقة الخليج العربي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى باستثناء العلاقات الفرنسية مع المملكة العربية السعودية، فعقب سيطرة الملك عبدالعزيز على معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية، اعترفت فرنسا به ملكاً على الحجاز في الثالث من مارس 1926 (صحيفة أم القرى، 1926، ص.1).

وسعت إلى تعزيز التعاون مع السعودية، وفي مارس 1926 عقدت فرنسا مع الملك عبدالعزيز اتفاقية تجارية، كما حرص الملك عبدالعزيز على تعزيز علاقاته مع فرنسا من خلال الرحلة الدبلوماسية التي قام بها الأمير فيصل بن عبدالعزيز إلى باريس في 19 أكتوبر 1926، ليقدم شكر بلاده للحكومة الفرنسية على اعترافها الرسمي بوالده ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها (سرحان، 2014، ص.10).

وفي عام 1931 وقعت فرنسا والسعودية -قبل عام واحد من قيام السعودية رسمياً- معاهدة صداقة عرفت باسم معاهدة الجزيرة، وفي العام نفسه وقعت معاهدة أخرى بين البلدين تخص العلاقات السعودية مع سوريا ولبنان - باعتبارهما تحت الانتداب الفرنسي، وتضمنت المعاهدة أليات تنقل الرعايا بين البلدين، والتبادل التجاري الثنائي الدولي (صحيفة أم القرى، 1932).

وفي عام 1935 زار الأمير سعود فرنسا؛ بهدف تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945) حال دون تعزيز التعاون الثنائي بينهما (المجفل، 2014، ص.19-20).

وبعد الحرب العالمية الثانية انتهت فرنسا كقوة عظمى على الرغم من أنها كانت من الدول المنتصرة، وعلى الرغم من ذلك حاولت العودة إلى الخليج؛ فقامت بإرسال مبعوثها الدبلوماسي إلى السعودية، لكن لم يكن هناك أي حراك سياسي أو ثقافي على المستوى الرسمي بين البلدين (المجفل، 2014، ص.23). وسرعان ما انقطعت العلاقات الفرنسية مع معظم الدول العربية، بما فيها الخليج.

## أسباب تدهور العلاقات الفرنسية - العربية

شهدت العلاقات الفرنسية-العربية عامة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خلافات سياسية، أثرت سلباً في هذه العلاقات، وتتمثل الخلافات في:

### 1 - قضية الجزائر

كانت قضية الاحتلال الفرنسي للجزائر أحد الأسباب الرئيسة للعداء بين فرنسا والدول العربية؛ فقد ساندت الدول العربية استقلال الجزائر عقب اندلاع حرب التحرير الجزائرية في عام 1954، وحظيت هذه الثورة بتأييد عربي جارف؛ ففي 16 يناير 1954 بحثت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية مشكلات إفريقيا الشمالية، وأنشأت لها لجنة ملحقة بالأمانة العامة للجامعة، وفي 4 إبريل 1954 شكلت في القاهرة "لجنة تحرير المغرب العربي"، وكانت إذاعة صوت العرب تبث باستمرار انتقادات للسياسة الاستعمارية الفرنسية، بالإضافة إلى تزويد مصر الثوار بالسلاح (منسي، 1994، ص.101).

أسهمت هذه القضية في عداة الشعوب العربية والخليجية لفرنسا، وكان العرب ينظرون إلى فرنسا نظرة سخط لا تقل عن سخطهم نحو الكيان الصهيوني (منسي، 1994، ص.94)، وكانت أحد أسباب استبعاد فرنسا من الانضمام إلى حلف بغداد عام 1955 على الرغم من المصالح الفرنسية في كل من سوريا ولبنان، وقد حاولت فرنسا إقامة علاقات مع المعسكر المعادي لحلف بغداد، الذي تتزعمه مصر والسعودية، لكن تصاعد حركة الثورة الجزائرية وتأييد مصر وبعض الأقطار العربية الأخرى لها، جعل الفرنسيين يعدلون عن محاولاتهم، ويتجهون إلى دعم إسرائيل ضد الدول العربية (مكلف، 2006، ص.ص.81، 86).

### 2 - الوجود الأمريكي - البريطاني في الشرق الأوسط

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى في العالم، وعززت وجودها في المنطقة العربية، بجانب القوى التقليدية -بريطانيا وفرنسا- إلا أن فرنسا كانت أقلها فاعلية في المنطقة، إلى جانب توافق المصالح البريطانية - الأمريكية

في منطقة الخليج، وعلى الرغم من أن فرنسا اشتركت مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في إصدار التصريح الثلاثي في مايو 1950 من أجل ضمان أمن إسرائيل والمحافظة على خطوط الهدنة، وعدم بيع أسلحة إلى الطرفين إلا بشروط معينة، وكان هدف فرنسا من التوقيع على التصريح الثلاثي هو العودة بنفوذها إلى الشرق الأوسط، والتدخل في شؤون المنطقة مع الولايات المتحدة وبريطانيا، فإن الفرنسيين كانوا يدركون أن مركز كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أقوى من مركزهم، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا تجاهلتا فرنسا عندما سعنا إلى إقامة نظام أمن جماعي للشرق الأوسط، واستبعدتا فرنسا من اتفاق حلف بغداد 1955، على أساس أن تورط فرنسا في حروب استعمارية، وبخاصة حرب الجزائر، جعلها مكروهة من الدول العربية، الأمر الذي جعلها شريكا غير مرغوب فيه (Crosbie, 1974, pp. 8-11).

ويبدو أن ذلك لم يكن السبب الوحيد لاستبعاد فرنسا؛ فقد حرصت الولايات المتحدة وبريطانيا على عدم وجود أي قوى أخرى بالمنطقة حتى لا تنافسهما في استغلال الموارد الاقتصادية وبخاصة النفط.

### 3 - العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية

ارتبطت فرنسا بعلاقات وثيقة بالحركة الصهيونية، وقدمت للعصابات الصهيونية دعماً عسكرياً كبيراً أسهم بفعالية في قيام إسرائيل، وفي 21 مايو 1949 اعترفت فرنسا بإسرائيل، وفي اليوم نفسه عين "إدوارد جويون Guyon" مستشار السفارة الفرنسية في "برن" أول وزير لفرنسا في إسرائيل، وعلى الرغم من محاولة فرنسا تجنب إثارة الدول العربية ضدها، فإن الدعم العربي لثورة الجزائر دفعها إلى تعزيز علاقتها مع إسرائيل (منسي، 1994، ص ص.85، 95).

وفي المقابل قامت القاهرة بتزويد الثوار بالأسلحة من مخازن الجيش المصري، وتبع ذلك إرسال شحنات كبيرة، تزايدت مع الأيام، من مخازن الجيش المصري، وعلى متن قطع بحرية مصرية، كما وضعت مصر تحت تصرف جبهة التحرير الجزائرية عدة قواعد عسكرية في سيوة وأنشاص ومرسى مطروح؛ لتدريب الثوار الجزائريين، وكان من الطبيعي أن تتسبب تلك المساعدات في تصاعد العداء الفرنسي لمصر، فسعت

فرنسا إلى الانتقام من مصر من خلال مشاركتها لبريطانيا وإسرائيل في العدوان عليها في أكتوبر 1956؛ بحجة تأمين مصر لقناة السويس (عبدالؤمن، 2011، ص.297).

وكان من أهم ما تمخضت عنه حرب السويس من نتائج أن فرنسا خسرت ما تبقى لها من وجود في الخليج العربي؛ فأصدرت الحكومة السعودية بياناً رسمياً في السادس من نوفمبر عام 1956، قررت فيه قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، وفي اليوم نفسه حظرت تصدير النفط السعودي إلى كلا البلدين بقرار حكومي (صحيفة أم القرى، 1956)، كما قامت سائر مشيخات الخليج بمقاطعة البضائع البريطانية والفرنسية، بالإضافة إلى ازدياد السخط الشعبي تجاه فرنسا (المجفل، 2014، ص.25).

إلا أن التحولات الداخلية في فرنسا في عام 1958، وتغير النظام السياسي فيها، بالإضافة إلى تغير سياستها الخارجية، أسفرت عن تبني فرنسا لسياسة جديدة تهدف إلى التقرب من الخليج.

### التوجه الفرنسي نحو الخليج

أدى اشتراك فرنسا في العدوان الثلاثي إلى القضاء على أي محاولة لإقامة علاقات فرنسية مع الخليج العربي، وظلت العلاقات مقطوعة بين الطرفين، ولم يحدث أي تغيير في العلاقات حتى قيام الجمهورية الخامسة برئاسة "ديجول" عام 1959؛ فعقب وصوله إلى الحكم سعى إلى إقامة علاقات وثيقة مع الخليج العربي، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، أهمها:

1 - منح دستور عام 1958 صلاحيات واسعة للرئيس الفرنسي في مجال السياسة الخارجية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي؛ وهذا ما ساعد "ديجول" على محاولة إيجاد مكانة عالمية لفرنسا في ظل الثنائية القطبية الأمريكية السوفيتية، وبدأ "ديجول" يحاول البحث عن موقع لفرنسا بعيد عن التوجهات والضغوط الأمريكية، فطلب إنشاء لجنة داخل حلف الناتو مختصة بالدفاع، مكونة من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، كما دعا إلى أن يكون هناك نوع من التشاور بين أعضاء الحلف الأطلسي عموماً وأعضاء القيادة الثلاثية،

خصوصاً فيما يتعلق بالمشكلات والقضايا الدولية، بالإضافة إلى المطالب الفرنسية بتخفيض الأعباء المالية لحلف الناتو، وهو ما فسرتة الولايات المتحدة بأنه محاولة لتهميش الزعامة الأمريكية (المجفل، 2014، ص.35).

في ظل هذه التوجهات كان "ديجول" يتطلع إلى إقامة قطب وقوة عالمية ثالثة، تمثل أوروبا عبر قيادة فرنسية، وفي محاولة منه للتخلص من الهيمنة الأمريكية سعى إلى إقامة علاقات مع الدول العربية -بما فيها دول الخليج- تمكنه من تدعيم مصالح فرنسا التجارية في مواجهة القوى الأخرى (عبدالجواد، 1969، ص.178).

2 - كانت فرنسا تعاني أزمة اقتصادية طاحنة بسبب حروب المستعمرات التي خاضتها؛ فلم تكد تخرج من حرب فيتنام حتى تورطت في حرب الجزائر، وقدرت نفقات الحرب خلال عامي 1956 و1957 بسبعمئة مليار فرنك (منسي، 1994، ص.204)، وظلت الأعباء المالية تتزايد في ظل عدم تمكن "ديجول" من حسم الحرب ضد الثورة الجزائرية (عبدالله، 1969، ص.170)، ولمواجهة هذه الأزمة كان على فرنسا أن تجد شركاء جدداً لتعزيز الاقتصاد الفرنسي؛ ومن ثم سعت إلى تدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية، وخاصة دول الخليج للاستفادة من ثروتها النفطية (عبدالجواد، 1969، ص.179).

إلا أن تنفيذ هذه السياسة فرض على فرنسا السعي إلى حل القضايا التي كانت تشكل عائقاً أمام تطور العلاقات الفرنسية الخليجية؛ فقد كانت مشكلتنا الجزائر والعلاقات الفرنسية - الإسرائيلية تقفان عائقاً أمام مساعي التقارب الفرنسي مع الخليج العربي؛ ومن ثم سعت إلى حل هاتين المشكلتين:

1 - مشكلة الجزائر: كانت مشكلة الجزائر تمثل عائقاً أمام التقارب الفرنسي-الخليجي، بجانب الأعباء المالية الضخمة التي تحملتها الخزنة الفرنسية -كما سبق ذكره-، بالإضافة إلى عدم تمكن فرنسا من القضاء على الثورة الجزائرية؛ ومن ثم سعى "ديجول" لتسوية هذه المشكلة، فأصدر تصريح 16 سبتمبر 1959، الذي تضمن الاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيره، ولكن بتحفظات، ومع تزايد الضغوط على فرنسا قرر "ديجول" القبول بمبدأ المفاوضات مع جبهة التحرير في إبريل 1961، وهي المفاوضات التي بدأت في 30 مايو 1961،

وانتهت بتوقيع اتفاقية "إيفيان Evian" في مارس 1962، وبموجبها قرر المصير للجزائريين (منسي، 1994، ص.207).

وعلى إثر تسوية مشكلة الجزائر، واعتراف فرنسا باستقلالها تخلصت من العائق الذي كان يقف أمام تطور العلاقات الفرنسية الخليجية، وإثر ذلك سعت فرنسا إلى تدعيم علاقاتها السياسية وتوسيعها مع جميع الدول العربية فيما عرف بـ "السياسة العربية لفرنسا" (عبدالجواد، 1969، ص.178).

2 - العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية: كانت العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية الوثيقة تقف حجر عثرة أمام التقارب الفرنسي-الخليجي، وللتخلص من هذه المشكلة بدأ "ديجول" يسير بحذر وحرص من أجل التحلل من الروابط الوثيقة مع إسرائيل، وكانت الدوافع الاقتصادية تقف بقوة وراء هذه السياسة، فسعت فرنسا إلى نوع من التوازن الاقتصادي لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية بتعاونها مع الدول العربية، وظهر ذلك بوضوح في أكتوبر 1959، عندما قررت شركة مصانع سيارات "رينو Renault" إلغاء اتفاقها الذي كان مبرماً مع مصنع كايزر - إيلين Kaiser- Ilin الإسرائيلي لتجميع سيارات رينو في إسرائيل، وكان الدافع وراء هذا القرار هو انضمام تونس والمغرب إلى المقاطعة العربية للشركات التي تتعامل مع إسرائيل (علي ويوسف، 2011، ص.138).

ولم تستجب الحكومة الفرنسية للشكوى التي قدمتها إسرائيل لوزير الخارجية الفرنسية "كوفي دي مورفيل Cove de Morville"، وفي الوقت نفسه قررت شركة الطيران الفرنسية "إير فرانس Air- France" عدم إتمام اتفاقية التعاون التي كان مزماً عقدها مع شركة "العال" الإسرائيلية، وكان موقف الحكومة الفرنسية سلبياً (Crosbie, 1974, pp. 133-135).

وفي أوائل الستينيات بدأت شركات النفط الفرنسية تضغط على الحكومة لتقليل التعاون العسكري الفرنسي مع إسرائيل؛ لما لهذا التعاون من أخطار مباشرة على مصالح الشركات في العالم العربي (الأقرع، 1978، ص.102).

وفي مارس 1963 شكل "ديجول" لجنة برئاسة "جنيني Jeanneny"؛ لوضع توصيات بشأن السياسة الخارجية الفرنسية، وفيما يخص الشرق الأوسط

أشارت اللجنة إلى أن العلاقات الجيدة بين فرنسا وإسرائيل تعكر العلاقات الفرنسية - العربية، وأوصت اللجنة بأن تزيد فرنسا من نشاطها في الشرق الأوسط من خلال "الحياد الخير Benevolent Neutrality"، وذلك عن طريق تجنب التورط في المنازعات الإقليمية (علي ويوسف، 2011، ص.141). ومما زاد من تدهور العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية هو تولي "ليفي أشكول" رئاسة الوزراء بدلاً من "بن جوريون"، وفي عام 1965 أبعاد مصمم التعاون الإسرائيلي مع فرنسا "شمعون بيريز" عن الحكومة الإسرائيلية (منسي، 1994، ص.220). هذه السياسة الجديدة أسهمت بشكل فعال في تعزيز العلاقات الفرنسية - الخليجية.

### النشاط الفرنسي في الخليج وموقف بريطانيا منه

بعد أن تخلصت فرنسا من المشكلات التي كانت تقف عائقاً أمام تطور العلاقات الفرنسية - الخليجية، أخذت العلاقات تعود بالتدرج، وفي 28 أغسطس 1961 اعترفت فرنسا باستقلال الكويت على الرغم من اعتراض الحكومة العراقية، إلا أنها لم تقم معها علاقات دبلوماسية.

كما أبدت المملكة العربية السعودية رغبتها في استئناف علاقاتها مع فرنسا عقب توقيع اتفاقية "إيفيان"، وإثر ذلك كلفت فرنسا السفارة الفرنسية في بيروت التباحث مع سفير المملكة في لبنان، وبعد مباحثات قصيرة تقرر عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أواخر عام 1962، ورشحت الحكومة الفرنسية الدبلوماسي الفرنسي "سوليه Solie" لرئاسة بعثتها الدبلوماسية في جدة (محافظة، 2008، ص.257).

وفي عام 1963 دخلت الحكومة الفرنسية مع نظيرتها الكويتية في مباحثات لتأسيس قنصلية فرنسية في الكويت، وفي المقابل طلبت الحكومة الكويتية تعيين سفير لها في باريس، إلا أن الحكومة الفرنسية رأت إرجاء إقامة تمثيل دبلوماسي مع الكويت حتى لا تتوتر علاقتها مع العراق (F.O., 1963a).

وفي هذه الأثناء بذلت الحكومة البريطانية مساعي دبلوماسية لدفع فرنسا إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الكويت، وكان الهدف من ذلك تعزيز مركز حليفها -الكويت- على الصعيد الدولي، وقد أسهم في تعزيز هذه المساعي تحسن العلاقات

الكويتية - العراقية عقب سقوط نظام "عبدالكريم قاسم"، وفي أكتوبر 1963 وافقت الخارجية الفرنسية على تأسيس سفارة كويتية في باريس (F.O., 1963b). وقد أثارت هذه التحركات الصحافة البريطانية؛ فأشارت صحيفة "الجارديان" في مارس 1964 إلى أن الجنرال "ديجول" صار بطلاً حقيقياً للكرامة القومية في عيون العرب، الذين يميلون إلى الاعتقاد بتبني موقف مختلف عن موقف بريطانيا والولايات المتحدة نحو قضاياهم (محافظة، 2008، ص.262).

وفي 17 مايو 1964 عُيِّن "بير لويس فاليز Pierre Louis Falaize" سفير فرنسا في بيروت قائماً بالأعمال في الكويت، وفي المقابل عُيِّن "خالد محمد جعفر" سفيراً للكويت بفرنسا في 10 مايو 1965 (Historique de l'amitié franco-koweïtienne, 2021).

وفي الأول من يوليو 1965 دخلت الحكومتان البريطانية والفرنسية في محادثات دورية مشتركة حول الشرق الأوسط، وفيما يخص الخليج أكد الوفد البريطاني برئاسة السير "روجر ألن Sir Roger Allen" -مساعد وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وإفريقيا - ضرورة الحفاظ على التجزئة السياسية القائمة في المنطقة من أجل تجنب ظهور دولة منتجة اقتصادياً لديها القوى الكافية للتأثير على أسواق المنطقة، ولا سيما في منطقة الخليج؛ حيث تسعى بريطانيا إلى الحفاظ على استقلال الكويت وحماية الإمارات المجاورة لها عسكرياً من خلال قواعد عسكرية بريطانية في عدن والبحرين، وتصر على البقاء في عدن بعد الاستقلال الموعود في عام 1968 (محافظة، 2008، ص.266).

ويمكن القول إن أحد أهداف بريطانيا من هذه المحادثات هو تأكيد حقوقها في منطقة الخليج العربي، وتعرف نوايا فرنسا تجاه المنطقة، إلى جانب تأكيد أن بريطانيا لن تسمح لفرنسا بأن تحل محلها في الخليج.

إلا أن هذه التحركات لم تثن فرنسا عن التوجه إلى الخليج في ظل تنامي الاحتياجات الفرنسية من البترول؛ فقد بلغت نسبة ما تستورده فرنسا من البترول من الخليج في عام 1966 نحو 83% من مجموع احتياجات فرنسا (عبدالجواد، 1969، ص.179).

بدأت فرنسا بتوطيد علاقتها مع الكويت، وفي شتاء عام 1966 نظمت معرضاً تجارياً في الكويت، وبلغت قيمة الواردات الكويتية من فرنسا خلال العام المالي 1966/1967 ما يقرب من 4 ملايين دينار (F.O., 1968a).

وفي مايو 1967 زار وزير الدفاع الكويتي الشيخ "سعد العبدالله السالم الصباح" معرض باريس الجوي؛ حيث التقى وزير الدفاع الفرنسي "ميسمر M. Messmer"، وخلال الزيارة سمح وزير الدفاع الفرنسي لنظيره الكويتي برؤية مجموعة واسعة من معدات الدفاع الفرنسية، وكان هدف الجانب الفرنسي من ذلك دفع الجانب الكويتي لشراء أسلحة فرنسية، وقد أبدى الشيخ "سعد العبدالله" اهتماماً كبيراً بطائرات "الميراج" ودبابات "أيمكس AIMX" الفرنسية (F.C.O., 1968b).

وكما أبدى الرئيس "ديجول" استعداد فرنسا لتزويد السعودية بطائرات "الميراج"، وأي معدات أخرى يريدها السعوديون (F.C.O., 1967)، وفي 2 يونيو 1967 زار الملك فيصل باريس؛ حيث التقى الرئيس الفرنسي "ديجول"، وتباحثا حول تطوير العلاقات الفرنسية السعودية، وعدد من قضايا الشرق الأوسط، وخاصة الصراع العربي-الإسرائيلي (المجفل، 2014، ص ص 43-45).

في تلك الأثناء وقع العدوان الإسرائيلي على الدول العربية -مصر وسوريا والأردن- في 5 يونيو 1967، وظهرت سياسة فرنسا الجديدة تجاه العالم العربي بوضوح خلال الحرب؛ حيث انتقد "ديجول" العدوان الإسرائيلي، وصرح في يونيو قائلاً: "إنني ضد توسع إسرائيل... وإنني أفرق بين حق إسرائيل في البقاء وحقها في تقرير حدود لها على هواها، وعلى حساب الآخرين بطريقة لا يمكن معها أن يحل الاستقرار في الشرق الأوسط"، كما أصدر "ديجول" قراراً بحظر تصدير الأسلحة الفرنسية إلى إسرائيل (عبدالجواد، 1969، ص 178).

كانت أزمة العلاقات العربية الإسرائيلية وما تلاها من حرب الأيام الستة فرصة طيبة استغلتها فرنسا لتدعيم علاقاتها ومكانتها في الخليج؛ إذ سمح لها موقف الولايات المتحدة وبريطانيا المنحاز لإسرائيل بتطوير سياستها تجاه الخليج العربي، ووسعت من علاقاتها الاقتصادية بمعدل لم يحدث من قبل في السنوات السابقة على الأزمة.

وفي يونيو 1967 سعت الحكومة الفرنسية إلى تعزيز وجودها في الكويت؛ فعينت الدبلوماسي الفرنسي الملم بشؤون الخليج "بول كارتون Paul Carton"، الذي كان يعمل قنصلاً لفرنسا في عدن بين عامي 1959-1964 قائماً بالأعمال في الكويت، وإثر تعيين "كارتون" طرح على الحكومة البريطانية إمكانية اعتماده رسمياً في مشيخات الخليج الأدنى<sup>(2)</sup>؛ من أجل التعامل مع شؤون الرعايا الفرنسيين، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت هذا الطلب، وأبدت رغبتها في أن يتم التعامل مع المشيخات من خلال السفارة البريطانية في الكويت (F.O., 1967a).

ويمكن القول: إن الحكومة البريطانية كانت تخشى من أن تستغل فرنسا وجودها في المشيخات لتعزيز التعاون العسكري والتجاري معها، ويبدو أيضاً أن فرنسا كانت ترغب في أن تعزز من نشاطها في الخليج دون الدخول في صراع مع بريطانيا.

وفي سبتمبر 1967 التقى أمير الكويت الشيخ "صباح السالم" الرئيس الفرنسي "ديجول" في أثناء زيارته لباريس لتلقي العلاج بالمستشفى الأمريكي (F.C.O., 1967)، وعلى الرغم من أن هذه الزيارة كان هدفها العلاج، وكان هذا اللقاء من باب المجاملة الدبلوماسية، ولم تحدث أي محادثات رسمية بين الطرفين، فإنها تعد دليلاً على تطور العلاقات بين البلدين.

كانت فرنسا مهتمة بتطوير اتصالاتها في الخليج؛ وذلك بسبب تزايد اهتماماتها الاقتصادية وزيادة عدد أفراد الجالية الفرنسية في المنطقة، بالإضافة إلى رغبتها في تعزيز نفوذها السياسي في المنطقة، وقد أثارت هذه التحركات الحكومة البريطانية، فأرسلت إلى ممثليها في الخليج لمتابعة التحركات الفرنسية (F.O., 1967b).

وفي أواخر عام 1967 وقعت شركة "إيراب" الفرنسية اتفاقاً مع مؤسسة النفط الوطنية العراقية، منحت الشركة الفرنسية بموجبه حق التنقيب لحساب الشركة العراقية، وامتلكت فرنسا 23.75% في المائة من أسهم شركة نفط العراق المحدودة (عبدالجواد، 1969، ص.181)، ومن خلال شركة نفط العراق امتلكت فرنسا جزءاً مهماً من المصالح

(2) المقصود بها: المشيخات غير المستقلة، البحرين، وقطر، وإمارات الساحل العماني، والتي كانت تخضع للنفوذ البريطاني.

النفطية في أبو ظبي؛ فحصلت على نحو 23% من أسهم شركة نفط أبو ظبي، كما حصلت على ثلث أسهم شركة أبو ظبي البحرية التي تدير حقول النفط البحرية؛ ومن ثم فإن ما بين 25% و 30% من صادرات أبو ظبي النفطية مملوكة لفرنسا (F.C.O., 1968f).

وفي السعودية حصلت شركة أوكسيراب الفرنسية على امتياز التنقيب على ساحل البحر الأحمر، كما أسهمت الشركة الجيوفيزيائية الفرنسية في شركة المسح العربية وشركة الحفر العربية (عبدالجواد، 1969، ص.181). كما قامت السعودية في عام 1967 بشراء أعداد بسيطة من الطائرات العمودية الفرنسية "الليوت3" لتجربتها (المجفل، 2014، ص.63).

وبذلك تمكنت فرنسا من إيجاد موطئ قدم لها في الخليج من خلال تعزيز وجودها الاقتصادي، ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من الخلافات السياسية مع فرنسا، لم تقف عائقاً أمام التحرك الفرنسي في الخليج، ويرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة كانت ترى أن منافسة فرنسا أفضل من منافسة الاتحاد السوفيتي، كما أن وجود الدول الثلاث - الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا- سيسهم بشكل كبير في مواجهة الخطر الشيوعي.

### فرنسا والانسحاب البريطاني من الخليج 1968-1971

كانت بريطانيا تعتبر منطقة الخليج العربي بمثابة منطقة مغلقة لنفوذها، إلا أن الضغوط السياسية والاقتصادية<sup>(3)</sup> دفعت حكومة حزب العمال البريطاني إلى الإعلان في 16 يناير 1968 على لسان رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسن Harold Wilson بالانسحاب من شرقي السويس -أي المنطقة الواقعة بين عدن غرباً وسنغافورة شرقاً- في موعد أقصاه نهاية عام 1971 (سليمان، 2010، ص ص.239-241).

(3) اتخذت بريطانيا قرار الانسحاب نظراً لعدة أسباب، من أهمها: السياسة العامة لحزب العمال البريطاني، التي تقضي بتخفيف النفقات العسكرية لكي يتسنى التوسع في النفقات الأخرى، معارضة الرأي العام البريطاني لتحمل عبء الدفاع عن مصالح نفطية لم تعد مقصورة على بريطانيا، الأزمة الاقتصادية التي عانتها بريطانيا منذ عام 1966، وارتفاع تكاليف الأعباء المالية للإنفاق على الوجود العسكري البريطاني في الخليج والمناطق الأخرى، إدراك الساسة البريطانيين أن وجود بريطانيا التقليدي في منطقة الخليج لم يُعد له قيمة إزاء تطور الأسلحة العسكرية وظهور القوة النووية وحاملات الطائرات، تنامي الشعور القومي في الخليج، وتطلع شعوب الخليج إلى الاستقلال.

غير أن قرار الانسحاب لم يَعبُرْ أن الحكومة البريطانية قد رفعت يدها عن منطقة الخليج العربي، بل على العكس فقد حرصت على اتخاذ بعض الترتيبات التي اعتبرتتها ضرورية لحماية مصالحها في المنطقة (سليمان، 2010، ص.241). وظهر ذلك بوضوح من خلال متابعة بريطانيا للنشاط الفرنسي في الخليج، ومواجهة هذا النشاط. وفي المقابل، فإن هذا القرار شجع الحكومة الفرنسية على اتخاذ خطوات واسعة نحو تعزيز نفوذها في المنطقة، ومنذ مطلع عام 1968 أخذت العلاقات الفرنسية - الكويتية تشهد تقدماً مطرداً، فافتتحت فرنسا معهداً ثقافياً في الكويت، كما أسست مدرسة صغيرة للأطفال الفرنسيين، ودخلت الحكومة الفرنسية في مفاوضات مع نظيرتها الكويتية لتوقيع اتفاقية ثقافية، وأيدت الكويت اهتماماً بشراء طائرات "الميراج Mirage" الفرنسية، كما ألمحت الكويت إلى رغبتها في شراء دبابات "AMX 30 Tank" ومدركات من طراز "بانهارد Panhard" إذا لم تحصل على أسعار أقل لشراء الدبابات والمدركات البريطانية (F.O., 1968a).

وقد أثارت هذه التحركات السفارة البريطانية في الكويت، فأرسل السفير البريطاني إلى الخارجية البريطانية يطلب منها الضغط على وزارة الدفاع البريطانية لتخفيض الأسعار، وأن الأمر سيكون كارثياً إذا سمحت بريطانيا للفرنسيين ببيع الدبابات للكويت (F.O., 1968a)، وإثر ذلك ضغطت وزارة الخارجية البريطانية على وزارة الدفاع لتقديم أقصى تسهيلات للحكومة الكويتية (F.C.O., 1968a).

وفي 15 يناير 1968 زار وزير الدفاع الكويتي الشيخ "سعد العبدالله السالم الصباح" باريس بدعوة من وزير الدفاع الفرنسي "ميسمر"، وكان في استقباله "ديجول" بجانب وزير الدفاع؛ حيث سلم الشيخ "سعد" "ديجول" رسالة من أمير الكويت يعبر فيها عن تقديره للموقف الدبلوماسي الذي تبنته فرنسا تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، كما أعرب عن تطلعه لتبادل وجهات النظر حول الوضع في الشرق الأوسط، وخلال الزيارة قام الوفد الكويتي بجولة في المنشآت العسكرية الفرنسية ومصانع الطائرات وأحواض بناء السفن البحرية (F.C.O., 1968b).

وعقب عودة الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح إلى الكويت، صرح لصحيفة "الرأي العام" الكويتية أنه ناقش عدداً من القضايا المتعلقة بالشؤون العسكرية مع

الحكومة الفرنسية، والتعاون بين فرنسا والكويت، وأتفق على إرسال وفود عسكرية إلى الكويت، وإرسال بعثات عسكرية لزيارة فرنسا (F.C.O., 1968d).

وفي مطلع عام 1968 وقعت السعودية اتفاقاً لشراء سيارات مصفحة فرنسية من طراز "بانهارد Panhard"، وفي فبراير 1968 زار وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز باريس، والتقى رئيس مبيعات الدفاع الفرنسية "آر. إف. براون Brown" للتباحث حول مشاركة فرنسا في خطط الدفاع الجوي السعودية (F.C.O., 1968c).

أثارت هذه التحركات قلق السفير البريطاني في الكويت، وفي 24 مارس 1968 أرسل إلى الحكومة البريطانية يبلغها بأن نشاط الفرنسيين في الخليج يشكل خطراً على المصالح البريطانية فيه، خاصة أن الفرنسيين يعملون بجد لتعزيز وجودهم في الخليج، وأنه يأمل أن تتمكن بريطانيا من إبعاد الفرنسيين (F.C.O., 1968e).

وفي إبريل 1968 حصل بنك "كريدي ليون Credit Lyonnais" على عقد إدارة البنك الأهلي في الكويت، أثارت هذه التحركات قلق السفارة البريطانية في الكويت، واعتبرت الحكومة البريطانية هذا الاتفاق انتهاكاً للجهة المصرفية البريطانية، خاصة أن الكويت كانت ضمن منطقة الإسترليني، وفي مايو 1968 أرسل السفير البريطاني في الكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية يبلغها بأن هذه التحركات قد تشكل في المستقبل القريب خطراً على الوضع الاقتصادي البريطاني في الكويت، ومن الممكن أن يضغط الفرنسيون على الكويت لإخراج الجنيه الإسترليني من المعاملات المالية بينهما (F.O., 1968a).

وفي 18 إبريل 1968 زار الشيخ "جابر الأحمد الصباح" رئيس الوزراء وولي العهد الكويتي باريس، والتقى خلال الزيارة الرئيس الفرنسي "ديجول"، وكان الهدف من هذه الزيارة هو الحصول على الدعم الفرنسي في الأمم المتحدة لدعم القضية الفلسطينية (محافظة، 2008، ص.272).

وفي أغسطس 1968 رفعت فرنسا مستوى التمثيل الدبلوماسي مع الكويت إلى سفارة، وتم ترقية القائم بالأعمال في الكويت "بول كارتون Paul Carton" إلى درجة سفير (F.O., 1968b).

وفي أوائل عام 1969 أنشئت في باريس غرفة تجارة مشتركة بين فرنسا والدول العربية، كما أنشئ البنك العربي الفرنسي للاستثمارات الدولية في باريس، وقد أسهمت فيه مجموعة من الممولين الكويتيين والسعوديين والليبيين إلى جانب رابطة البنوك السويسرية (عبدالجواد، 1969، ص.179).

وفي عام 1969 زار الشيخ "عيسى آل خليفة" (أمير البحرين) باريس، والتقى "ليبكوفسكي Lipkowski" وزير الدولة للشؤون الخارجية الفرنسية، وخلال اللقاء تمكن "ليبكوفسكي" من كسب ود الشيخ "عيسى" من خلال تأكيده حرص فرنسا على استقرار الخليج، وعدم السماح بالشيوعيين في المنطقة، وتطلعه إلى إقامة علاقة ثنائية بين البلدين (F.C.O., 1972a).

كما قام وزير الدفاع الفرنسي "ميسمر" بزيارة الرياض عام 1969 لمناقشة مسألة تسليح الجيش السعودي بأسلحة فرنسية، فقد كانت المملكة في حاجة إلى طائرات حربية، إلا أن هذه التحركات أثارت قلق الحكومة البريطانية التي ضغطت على نظيرتها السعودية للتخلي عن هذه الصفقة، وقدمت عروضاً مغريةً للجانب السعودي، بالإضافة إلى ذلك فإن المسؤولين السعوديين فضلوا إتمام الصفقة مع بريطانيا؛ نظراً لأن التدريب السعودي تم وفق الطراز الأمريكي أو البريطاني، ولأن الطيارين السعوديين تدربوا في بريطانيا والولايات المتحدة منذ الأربعينيات، ويوجد مدربون وفنيون بريطانيون وأمريكيون في السعودية، في حين كانت الطائرات الفرنسية تحتاج إلى تدريب جديد وتعلم لغة جديدة، وتوافر كادر فرنسي من المستشارين والفنيين (المجفل، 2014، ص.63).

وفي 27 إبريل 1969 أعلن ديغول استقالته من منصبه بعد فترة من الاحتجاجات ضد سياساته الداخلية، وفي 15 يونيو حل محله جورج بومبيدو، وأثرت المخاوف من تغيير السياسة الفرنسية بعد رحيل ديغول، إلا أن ذلك لم يحدث؛ فقد أعلن بومبيدو عقب توليه السلطة أنه سوف يستمر على نهج ديغول في سياسة فرنسا الخارجية (عبدالمؤمن، 2011، ص.312).

وفي عام 1970 زار الملك فيصل بن عبدالعزيز باريس والتقى الرئيس "بومبيدو"، وتباحث الطرفان حول سبل تطوير العلاقات بين البلدين (المجفل، 2014، ص.58-59).

وإثر ذلك شهدت العلاقات السياسية والاقتصادية تطوراً ملحوظاً، ففي عام 1970 وصلت قيمة الواردات الفرنسية من السعودية بما فيها النفط إلى ما يقرب من 953 مليون فرنك فرنسي، في حين وصلت قيمة الصادرات الفرنسية في العام ذاته إلى ما يقرب من 187 مليون فرنك فرنسي (المجفل، 2014، ص.59).

كما حاول السفير الفرنسي في الكويت "بول كارتون" إيجاد موطئ قدم لفرنسا في إمارة دبي، فالتقى في ديسمبر 1970 "مهدي التاجر" -مدير شؤون البترول في دبي ومستشار الشيخ راشد-، وطلب "كارتون" السماح للمقاولين الفرنسيين بالعمل داخل الإمارة، خاصة أن شركة دبي للبترول أبلغته رفض "مهدي" دخول الشركات الفرنسية إلى دبي، وقد برر "مهدي" رفضه بأن الإضراب العمالي الوحيد الذي حدث في دبي عام 1967 كان في شركة "إنتربص Entrepose" الفرنسية، وأنه يخشى أن تصدّر الشركات الفرنسية مشكلات العمالة إلى إمارة دبي، ولم تسفر المباحثات عن أية نتائج مرضية، ومن الواضح أن ذلك لم يكن السبب الحقيقي لرفض "مهدي" -كما أشارت الوثائق البريطانية-، وإنما سبب رفضه هو تفضيله التعاون مع البريطانيين (F.C.O., 1971a).

وفي مطلع عام 1971 وسعت فرنسا نشاطها مع الدول المستقلة حديثاً، فقامت الخطوط الجوية الفرنسية بتشغيل رحلات عرضية غير مجدولة إلى الدوحة (F.C.O., 1971b)، كما حصلت فرنسا على 23.75% من أسهم شركة نفط قطر (الفرأ، 1976، ص.114).

وفي يوليو 1971 دخلت بريطانيا وفرنسا في مباحثات حول مستقبل الخليج، وأشار الجانب الفرنسي إلى أن نجاح خطة اتحاد الإمارات أو فشلها لا يهم فرنسا، لكن الذي يهمها هو الاحتفاظ بعلاقات ودية مع دول الخليج، وفيما يخص الادعاءات الإيرانية في الجزر الإماراتية (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى)، فقد صرح "لييكوفسكي Lipkowski" وزير الدولة للشؤون الخارجية الفرنسية في إبريل 1971 خلال زيارته لإيران عن تعاطفه مع الآراء الإيرانية بشأن ثلاث جزر صغيرة بالقرب من مضيق هرمز، وأن فرنسا لها مصالح كبيرة مع إيران، وعندما استفسر الجانب البريطاني عن هذه التصريحات،

وهل هذا يعني وقوف فرنسا إلى جانب إيران في هذا النزاع، رفض الجانب الفرنسي هذه التفسيرات، وأكد التزام الحياد في الوقت الحالي (F.C.O., 1971c; 1971d).

وفي العام نفسه وصلت قيمة الواردات الفرنسية من السعودية بما فيها النفط إلى ما يقرب من 2030 مليون فرنك فرنسي، في حين وصلت قيمة الصادرات الفرنسية في العام ذاته إلى ما يقرب من 206 ملايين فرنك فرنسي (المجفل، 2014، ص.59).

كما أن هذا العام شهد تأميم الجزائر للنفط، وعوضت الشركات الفرنسية العاملة في أراضيها، وبهذا الإجراء فقدت فرنسا نحو 20 مليون طن من النفط الخام، وهذا ما جعل فرنسا تزيد من نشاطها الاقتصادي في الخليج العربي (الفراء، 1976، ص.115-116).

### سياسة فرنسا تجاه الخليج بعد الانسحاب البريطاني

على إثر الانسحاب البريطاني من الخليج قررت فرنسا الدخول بكل ثقلها في المنطقة، فأرسلت قوات بحرية إلى الخليج لتأمين حركة الملاحة في المحيط الهندي، وأصبح لها وجود مستمر ووزن ملموس شرق عدن وشرق السويس، وكانت هذه القوة تحت قيادة فرنسية مستقلة (Persicus, 1981, pp.64-65).

وفي يناير 1972 قام "كارتون" السفير الفرنسي في الكويت برفقة "برونو دي ليوس Bruno de Leusse" السفير الفرنسي في القاهرة بزيارة مسقط؛ حيث التقيا عدداً من المسؤولين العمانيين لبحث سبل إقامة تعاون بين البلدين، إلا أنها لم تسفر عن نتائج ملموسة، كما أنه لم يكن هناك أي نشاط كبير للشركات الفرنسية باستثناء شركة فرنسية تعمل في بناء ميناء قابوس في إطار -كونسورتيوم- تحالف شركات بقيادة بلجيكية (F.C.O., 1972c).

ويمكن القول إن الحرب في عمان، ومساندة بريطانيا لقوات السلطان دفعته إلى رفض الوجود الفرنسي حتى لا يؤثر ذلك على علاقته ببريطانيا.

كما سعت فرنسا إلى تعزيز التعاون مع البحرين؛ فعلى الصعيد الثقافي قامت مؤسسة " أليانس فرانسيز Alliance Francaise" الفرنسية بتأسيس فرع لها في البحرين لتعليم اللغة الفرنسية، أما على الصعيد التجاري؛ فقد نظمت الحكومة

الفرنسية سلسلة من الزيارات لرجال الأعمال والشركات الفرنسية لزيارة البحرين (F.C.O., 1972a).

في إبريل 1972 أرسلت فرنسا "لييكوفسكي" وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى الكويت لحضور حفل افتتاح معرض الكتاب الفرنسي (منسي، 1994، ص.259)، وإثر هذه الزيارة قام "لييكوفسكي" بزيارة البحرين وقطر لبحث خطط إقامة تمثيل دبلوماسي وشراكة فرنسية مع البلدين (F.C.O., 1972a; 1972b).

في ظل هذه التحركات دخلت وزارة الخارجية البريطانية في مايو 1972 في مباحثات مع وزارة التجارة ووزارة الدفاع البريطانية لوضع الترتيبات اللازمة لمواجهة النشاط الفرنسي في الخليج، واتفق على ضرورة تقديم التسهيلات اللازمة لإمارات الخليج لجذبها نحو المنتجات البريطانية، وزيادة برنامج المساعدات الفنية، والزيارات الوزارية، واستغلال زيارات أمراء الخليج إلى بريطانيا لجذبهم نحو الصناعات البريطانية (F.C.O., 1972d).

غير أن هذه المحاولات لم تُجد نفعاً لمواجهة التوسع الاقتصادي الفرنسي في الخليج، ودخلت فرنسا في منافسة شديدة مع بريطانيا في مجالات أخرى كانت تسيطر عليها بريطانيا؛ فتمكنت شركة "ألستوم Alsthom" الفرنسية في الكويت وشركة "CEM" الفرنسية في قطر من الفوز بعقود لبناء محطات تحلية المياه في كلا البلدين (F.C.O., 1972e).

وفي نوفمبر 1972 عينت وزارة الخارجية الفرنسية "المونسنيور جان بيليفيه Monsieur Jean Bellivier" قائماً بالأعمال بالنيابة في الإمارات العربية المتحدة (F.C.O., 1972h).

كانت هذه التحركات مسار اهتمام الصحافة الفرنسية، وفي الأول من نوفمبر 1972 نشرت صحيفة "LA OPINION" الفرنسية تقريراً عن النشاط الفرنسي في الخليج العربي، وذكرت الصحيفة أن فرنسا تعتزم التعاقد مع عسكريين وفنيين من أمريكا اللاتينية للعمل مدربين في الخليج، وعلى الرغم من المنافسة القوية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا في مجال تجارة السلاح، فإن

فرنسا ألقت بكل ثقلها في المنطقة، وتمكن الفرنسيون من هزيمة المنافسة الأمريكية والسوفيتية والبريطانية في أبو ظبي، حيث وقعت عقد بيع 12 طائرة من طائرات "الميراج" إلى الإمارة؛ ومن ثم؛ فإن جزءاً من القوات المسلحة التي نظمها ودرّبها وجهزها بالكامل الفنيون البريطانيون، أصبحت الآن تحت سيطرة الصناعة الفرنسية، وقد حاولت بريطانيا إيقاف تلك الاتفاقية من خلال عرضها تزويد إمارة أبو ظبي بمجموعة من الطائرات المقاتلة "هارير فتل Harrier VTOL"، التي كانت -وفقاً للدعاية البريطانية- متفوقة على "الميراج"، إلا أنه في اليوم نفسه الذي أعلن فيه عن توقيع الاتفاقية مع فرنسا تحطمت طائرة "هارير" في أثناء تقديم عرض عسكري في أبو ظبي، لكن لم يكن هذا الحادث هو الذي أدى إلى تفوق فرنسا، بل إن المساعدات التي قدمتها باكستان هي التي أسهمت في تقديم الميراج إلى أبو ظبي، وذلك من خلال إشراك متخصصين باكستانيين للقيام بالخدمة الفنية للطائرة وتجربتها حتى يصبح طيارو الإمارة قادرين على تولي مسؤولية الطائرة، وكشفت عن وجود اتفاقية سرية سابقة بين باريس وإسلام آباد تنص على سماح الحكومة الباكستانية بهجرة بعض الضباط والفنيين إلى الخليج، وقد أثارت الاتفاقية الفرنسية مع أبو ظبي حفيظة الولايات المتحدة، وصرح "جوزيف سيسكو Joseph Sisco" مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في بيان رسمي بأن الولايات المتحدة ستدعم الدول الجديدة في الخليج، وهي على استعداد لتقديم المساعدات العسكرية والتقنية لهذه الدول، وأشارت الصحيفة إلى أن العقبة الرئيسية أمام مبيعات الأسلحة إلى الخليج هي وجود أفراد قادرين على استخدام المعدات، وبما أن فرنسا باعت مؤخراً طائرات "ميراج" ودبابات "ANX-03" إلى مختلف دول أمريكا اللاتينية، وأنشأت مراكز تدريب عسكرية جديدة، خاصة في البرازيل والأرجنتين، فمن الممكن استقدام فنيين وعسكريين من أمريكا اللاتينية للعمل في الشرق الأوسط (F.C.O., 1972g).

أثار ما نشرته الصحيفة وزارة الخارجية البريطانية، فأرسلت إلى ممثليها في أمريكا اللاتينية والخليج لمتابعة أي توظيف محتمل لطيارين أو فنيين من أمريكا اللاتينية في الخليج، خاصة أن هذا الإجراء قد يشكل دفعة قوية لمبيعات الأسلحة الفرنسية (F.C.O., 1972i).

وفي الأول من يوليو 1972 أرسل السفير البريطاني في قطر إلى وزارة الخارجية تقريراً عن النشاط الفرنسي في قطر، وأشار إلى أن الفرنسيين هم أخطر المنافسين لبريطانيا في مجالات الهندسة والاستشارات والمقاولات والتجارة عامة، وأنهم يستخدمون الرشوة وتزوير الوثائق لتحقيق غاياتهم، وطلب استبعاد قطر من المشاريع البريطانية الفرنسية المشتركة، خاصة مع قرب دخول بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة (F.C.O., 1972f).

كانت فرنسا تحقق تقدماً ملحوظاً وتفوقاً واضحاً على بريطانيا في مبيعاتها إلى الخليج؛ ففي عام 1972 وصلت قيمة الواردات الفرنسية من السعودية، بما فيها النفط إلى ما يقرب من 2336 مليون فرنك فرنسي، في حين وصلت قيمة الصادرات الفرنسية في العام ذاته إلى ما يقرب من 329 مليون فرنك فرنسي (المجفل، 2014، ص.59).

وفي مايو 1973 زار قطر وفد فرنسي مؤلف من سبعين شخصاً من رجال الأعمال الفرنسيين لدراسة سبل التعاون بين البلدين (الفرا، 1976، ص.138).

وفي الشهر نفسه قام الملك فيصل بن عبدالعزيز بزيارة رسمية إلى فرنسا لبحث سبل تعزيز التعاون العسكري بين البلدين، ونشرت صحيفة "لوموند" الفرنسية تقريراً أشارت فيه إلى أن هدف السعودية من هذه الزيارة استكمال المباحثات بشأن شراء طائرات "ميراج"، بالإضافة إلى تطلع السعودية إلى توسيع نطاق التعاون العسكري في ظل التنافس بين السعودية وإيران للتزود بأحدث المعدات العسكرية (F.C.O., 1973a).

وإثر ذلك دخلت فرنسا والسعودية في مفاوضات لتزويد الأخيرة بثلاثين طائرة ميراج، وثلاثين دبابة (F.C.O., 1973c)، وفي سبتمبر 1973 قام وزير الدفاع الفرنسي "روبرت جالي Robert Galley" بزيارة السعودية، وخلال الزيارة وقع اتفاقية لتعزيز التعاون بين فرنسا والسعودية، وتدريب الأفراد السعوديين في فرنسا، وتطوير عمل بعثة المدرعات الفرنسية في السعودية. (F.C.O., 1973b).

في خضم هذه الأحداث اندلعت حرب أكتوبر 1973، وظهر النفط كسلاح فعال فيها، ومارست الدول العربية المنتجة للنفط ضغوطاً على الدول الغربية بتخفيض صادراتها من النفط بنسبة 5% كل شهر حتى يتم الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية

المحتلة، ووضعت الدول العربية قائمة بالدول الصديقة التي تزودها بالنفط دون أي تخفيض، وقائمة بالدول العدو التي فرضت الحظر على تزويدها بالنفط، وقائمة ثالثة بالدول المحايدة التي أعطيت كميات محدودة من النفط (محافظة، 2008، ص.278).

ونظراً لموقف فرنسا المؤيد للدول العربية؛ فقد وضعت فرنسا في قائمة الدول الصديقة، خاصة بعد أن أعلنت فرنسا على لسان وزير خارجيتها "ميشيل جوبير" تأييدها لحق مصر في تحرير أرضها من الاحتلال (محافظة، 2008، ص.278).

وأسهم موقف فرنسا من الحرب في ازدياد التقارب مع الخليج العربي، وفي يناير 1974 زار وزير الخارجية الفرنسية المسيو "ميشيل جوبير" كلاً من السعودية والكويت وأبو ظبي (الفرا، 1976، ص.117).

وعلى إثره أعلنت فرنسا استعدادها لتزويد السعودية بالمعدات والبضائع والخدمات والخبرة الفنية التي تلزم في التنمية الصناعية السعودية، في مقابل أن تتعهد الحكومة السعودية بتزويد فرنسا باحتياجاتها النفطية (Petroleum Economist, 1974, pp.88-89; MEED, 1975, p.22).

كما وقعت شركة النفط الفرنسية C.F.P. ومجموعة ألف إيراب مع مؤسسة بترومين السعودية عقداً لتزويد فرنسا بمليون برميل من النفط لمدة ثلاث سنوات ابتداء من عام 1974 حتى عام 1976 بسعر اسمي يساوي 93% من السعر المعلن (Petroleum Economist, 1974, pp.88-89).

وفي العام نفسه صرح وزير الدفاع السعودي "الأمير سلطان بن عبدالعزيز" بأنه اتفق على صفقة أسلحة مع فرنسا تقدر بنحو 800 مليون دولار، وتشمل الصفقة طائرات ميراج ودبابات من طراز AMX-30 وصواريخ مضادة للدبابات وشبكات دفاع جوي من طراز "كروتال"، كما وافقت السعودية على منح فرنسا قرضاً قدره 1000 مليون دولار (MEED, 1975, p.22).

وفي العام نفسه وقعت شركة "فيف ككيل ربابوك" الفرنسية وشركة "سيكس كونستركت" اتفاقاً لإنشاء مصنع أسمنت في إمارة الشارقة بطاقة تبلغ 700 ألف طن في اليوم (الفرا، 1976، ص.119).

كما وقعت شركة "جازسيون" وشركة "س. د. ف شيمي" الفرنسيتان عقداً مع حكومة قطر لاستثمار الغازات الناتجة من مصنع إسالة الغاز في منطقة "أمسيعد"، وقدرت تكاليف هذا المشروع بنحو 800 مليون ريال قطري (The Arab Economist, 1975, pp.19-21).

وفي ضوء هذه الاتفاقيات شهدت العلاقات الاقتصادية الفرنسية الخليجية طفرة ملحوظة في عام 1974؛ فارتفعت واردات الخليج العربي من فرنسا وأصبحت تشكل 1% من مجموع قيمة صادرات فرنسا للعالم، ونحو 13.3% من جملة قيمة صادرات فرنسا للوطن العربي، وهذا يدل على تطور العلاقات الاقتصادية الفرنسية - الخليجية (الفرا، 1976، ص.137).

ويوضح جدول 1 قيمة صادرات فرنسا لأقطار الخليج بملايين الفرنكات الفرنسية بين عامي 1965 و1974 (الفرا، 1976، ص.126).

## جدول 1

صادرات فرنسا لأقطار الخليج بين عامي 1965 و1974

1974	1973	1972	1971	1970	1969	1968	1967	1966	1965	
569.7	250.1	258.9	205.9	187.1	188	97	81	110.5	52.9	السعودية
206.2	203.7	192.9	273.3	255.3	159	59	68	60.5	45.1	الكويت
221.7	483.1	396	452.7	433.8	269	71	26	24.2	8	إمارات الساحل (الإمارات العربية)
45.4	35.9	47.3	13.8	13.3	13	9	9	5.7	7.1	قطر
40.4	22.5	30	16.8	20.3	16.6	9.1	5.8	12	6.8	البحرين
83.8	37.3	-	-	-	-	-	-	-	-	عمان

أما قيمة واردات فرنسا من منطقة الخليج العربي؛ فقد شهدت قفزة هائلة في عام 1974؛ إذ زادت عن السنة التي قبلها بنحو 238%؛ أي تضاعفت ثلاث مرات وثلاث المرة، وسبب هذا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، والتسهيلات النفطية التي منحها الدول العربية لفرنسا نظراً لموقفها المؤيد للدول العربية ضد العدوان

الإسرائيلي، بالإضافة إلى تزايد اعتماد العرب على السلاح الفرنسي، ومن الطبيعي أنه كلما زاد اعتماد البلاد العربية على استيراد السلاح من فرنسا زاد اعتماد فرنسا على النفط العربي؛ إذ إن قيمة هذا السلاح تسد من قيمة الواردات الفرنسية من النفط العربي (الفرا، 1976، ص ص.130، 134).

ويوضح جدول 2 قيمة واردات فرنسا من أقطار الخليج بملايين الفرنكات الفرنسية بين عامي 1965 و 1974 (الفرا، 1976، ص.126).

## جدول 2

قيمة واردات فرنسا من أقطار الخليج بين عامي 1965 و 1974

1974	1973	1972	1971	1970	1969	1968	1967	1966	1965	
14632.5	2587.4	2711.1	2020.4	953.2	437	382	389	266.4	243.8	السعودية
4305.8	1763.9	1966.1	1182.5	986.9	682	623	720	702.8	758.1	الكويت
5767.3	1516.1	1184.1	1129	563	562	570	297	254	164.7	الإمارات العربية
1275	426.7	318.6	329.5	177.6	171	302	222	158.6	129	قطر
31.4	5.8	1	0.3	1	0.7	1.2	0.1	-	-	البحرين
718.6	237.4	-	-	-	-	-	-	-	-	عمان

ويمكن القول إن النشاط الفرنسي في الخليج شهد طفرة ملحوظة في ظل توجهات "بومبيدو" نحو التقرب من الدول العربية عامة، ودول الخليج خاصة، وفي 2 إبريل 1974 توفي "بومبيدو" وخلفه في رئاسة الجمهورية "فاليري جيسكار ديستان" الذي خرج على سياسة سلفه، وسعى إلى تنسيق سياسة فرنسا مع السياسة الأمريكية، وكان هذا التحول خيبة أمل لدى الدول العربية التي كانت ترى فرنسا سندا لها وعاملاً للتوازن في لعبة الدول الكبرى، خاصة أنها كانت تقدم للعرب التعاون الاقتصادي والعسكري والسياسي الذي يحتاجون إليه لكي يشعروا باستقلال أكثر تجاه ضغوط الدول الكبرى، لتنتهي بذلك مرحلة مهمة من التعاون الفرنسي مع الخليج العربي (محافظة، 2008، ص.259).

## الخاتمة

كان وصول "ديجول" إلى الحكم نقطة فاصلة في العلاقات الفرنسية - الخليجية؛ ففي إطار خطته للتخلص من الهيمنة الأمريكية، ومحاولة خلق قوة ثالثة بين المعسكرين الشرقي والغربي أدرك أهمية منطقة الخليج الغنية لتحقيق هذه التطلعات، ومن ثم سعى إلى التقرب منها لتعزيز التعاون الاقتصادي، وإنعاش الاقتصاد الفرنسي. كانت بريطانيا تخشى من أن تحل فرنسا محلها في الخليج، وتتنزع منها المزايا الاقتصادية في المنطقة، إلا أنها في الوقت نفسه كانت تدرك أن منافسة فرنسا أقل ضرراً من منافسة الاتحاد السوفييتي، ومن ثم رأت مواجهة النشاط الفرنسي في الخليج بالطرق الدبلوماسية، والعروض المغرية لحكام الخليج دون أن يؤثر ذلك على علاقتها مع فرنسا.

أسهم موقف فرنسا من الصراع العربي - الإسرائيلي وتأبيدها للحق العربي في تعزيز التعاون الاقتصادي الفرنسي مع الخليج، وجعل من فرنسا قوة اقتصادية ثالثة في المنطقة إلى جانب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

شكلت الفترة ما بين 1962 و1974 مرحلة مهمة من تاريخ العلاقات الفرنسية - الخليجية؛ فقد استعادت فرنسا وجودها في الخليج، وتمكنت بفضل علاقتها مع دول الخليج من التخلص سريعاً من الأزمة النفطية عقب تأمين النفط الجزائري عام 1971، وانتعش الاقتصاد الفرنسي بفضل مبيعات الأسلحة للمنطقة.

## التوصيات

على الرغم من تغير السياسة الفرنسية تجاه منطقة الخليج منذ عام 1974، فإن فرنسا ظلت تحتفظ بعلاقة اقتصادية مع المنطقة، وقد زادت أهميتها عقب اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عام 1980، وفقدان فرنسا لمورد نفطي مهم في كل من العراق وإيران، ومن ثم حلت دول الخليج محل العراق وإيران في تزويد فرنسا باحتياجاتها النفطية، بالإضافة إلى ازدياد الطلب على الأسلحة الفرنسية، وهذا ما أسهم بدوره في تدعيم الاقتصاد الفرنسي؛ ومن ثم، فإن هذه الفترة تحتاج إلى دراسة منفصلة يمكن

للباحثين تناولها في دراسات مستقلة، تتناول العلاقات الفرنسية-العراقية أو العلاقات الفرنسية-الإيرانية بشكل منفصل، أو سياسة فرنسا تجاه الخليج ابتداءً من عام 1974.

## المراجع

الأقرع، زاهي. (1978، مايو). العلاقات الإسرائيلية - الفرنسية 1956-1967. مجلة شؤون فلسطينية، (78).

سرحان، نبيل عبدالجواد. (2014، فبراير). فرنسا والمملكة الحجازية 1924-1931م. مجلة مركز الخدمة الاستشارات البحثية، كلية الآداب.

سليمان، فهد عباس. (2010). الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968-1971م. مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، 5(1).

صحيفة أم القرى. (1926، مارس 5). (62)

صحيفة أم القرى. (1932، أغسطس 12). (400)

صحيفة أم القرى. (1956، نوفمبر 9). (1640).

عبدالجواد، حمدي. (1969، يونيو). السياسة الديجولية تجاه الشرق العربي. مؤسسة الأهرام، مجلة الطليعة، 5(6).

عبدالله، إسماعيل صبري. (1969، يونيو). الاقتصاد الفرنسي في ظل الجمهورية الخامسة، مؤسسة الأهرام، مجلة الطليعة، 5(6).

عبدالمؤمن، محمد. (2011، إبريل). العلاقات المصرية الفرنسية 1962-1970م. المؤتمر الدولي الثالث «العلاقات المصرية الفرنسية عبر العصور»، جامعة قناة السويس، كلية الآداب، جمهورية مصر العربية.

علي، أكرم، ويوسف، عامر. (2011). السياسة الديغولية خلال حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة والموقف من القضية الفلسطينية 1958-1968م. مجلة التربية والعلم، 18(4).

الفرا، محمد علي. (1976، يوليو). العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والخليج العربي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2(7).

المجفل، فيصل. (2014). العلاقات الفرنسية السعودية 1967-2012م. الدار العربية للعلوم ناشرون. محافظة، علي. (2008). فرنسا والوحدة العربية 1945-2000. مركز دراسات الوحدة العربية.

مكلف، عماد. (2006). موقف فرنسا من قيام حلف بغداد 1955-1956م. مجلة أبحاث البصرة، 30(2).

منسي، محمود صالح. (1994). فرنسا وإسرائيل. د. ن.

الوسمي، خالد، وسعيدوني، معاوية. (2012، يونيو). الدبلوماسية الفرنسية وعمان في أواخر القرن التاسع عشر "دور بول أوتافي" نائب القنصل الفرنسي بمسقط 1894-1901: دراسة وثائقية. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 32(358).

The Arab Economist. (1975, May). Vol. VII.

Crosbie, Sylvia K. (1974). *A tacit alliance "France & Israel from suez to six day war.* Princeton University Press.

F.C.O. (1967, Sep 12). 8/683, From British Embassy in Paris to F.O.

F.C.O. (1968a, Jan 15). 8/667, From HUBERT, O.B.E., Director of Army Sales to G. G. Arthur, laq., Ambassador British Embassy Arabian Gulf Street.

F.C.O. (1968b, Jan 24). 8/688, From British Embassy in Paris to F.O.

F.C.O. (1968c, Feb 22). 8/781, Arabian Department, Arms for Saudi Arabia, Confidential.

F.C.O. (1968d, Mar 28). 8/668, From British Embassy in Kuwait to F.O.

F.C.O. (1968e, Mar 24). 8/668, From British Embassy in Kuwait to F.O.

F.C.O. (1968f, Sep 26). 8/51, From F.O. to British Embassy in Paris.

F.C.O. (1971a, Jan 7). 8/1574, H B M Political Agen Trucial States Dubai, G G Arthur Esq Bahrain Residency.

F.C.O. (1971b, Jan 27). 8/1574, From British Embassy in Paris to F.O.

F.C.O. (1971c, Jul 5). 8/1574, From British Embassy in Paris to F.O.

F.C.O. (1971d, Aug 4). 8/1574, Guidance and Information Policy Department, Foreign and Commonwealth Office, London.

F.C.O. (1972a, Apr 11). 8/1807, From British Embassy in Bahrain to F.O.

F.C.O. (1972b, Apr 24). 8/1807, From British Embassy in Doha to F.O.

F.C.O. (1972c, Apr 25). 8/1807, From British Embassy in Muscat to F.O.

F.C.O. (1972d, May 15). 8/1807, From Department of Trade and Industry to F.O.

F.C.O. (1972e, Jun 26). 8/1807, M. LIPKOWSKI'S Mission to The Gulf States in April.

F.C.O. (1972f, Jul 1). 8/1807, From British Embassy in Doha to F.O.

- F.C.O. (1972g, Nov 1). 8/1807, LA OPINION.
- F.C.O. (1972h, Nov 19). 8/1574, From British Embassy in the United Arab Emirates to F.O.
- F.C.O. (1972i, Nov 29). 8/1807, Reference Restricted, FRENCH ARMS SALES IN THE GULF.
- F.C.O. (1972j, Nov 29). 8/1807, From British Embassy in Buenos Aires to F.O.
- F.C.O. (1973a, May 17).8/1999, From British Embassy in Paris to F.O.
- F.C.O. (1973b, Sep 18). 8/2113, A weekly newsletter, ministry of information, Vol. X. No. 477.
- F.C.O. (1973c, Nov 29). 8/2113, From P.R.H. Wright Middle East Department to Mr. Prsons Private Secretary.
- F.O. (1963a, Feb 22). 371/168732, From British Embassy in Paris to F.O.
- F.O. (1963b, Oct 7). 371/168732, From British Embassy in Paris to F.O.
- F.O. (1967a, Jun 21). 371/168732, From F.O. to British Embassy in Kuwait.
- F.O. (1967b, Jun 30). 371/168732, From British Embassy in Paris to F.O.
- F.O. (1968a, May 11). 371/168732, From British Embassy in Kuwait to F.O.
- F.O. (1968b, Aug 19). 371/168732, From British Embassy in Kuwait to F.O.
- Historique de l'amitié franco-koweïtienne. (2021, Nov 5). *La coopération franco-koweïtienne en quelques dates*. <https://www.francealumni.fr>
- Illustrated London News (1899, Feb 25). (3123), Saturday.
- MEED. (1975, Jul 25). 19(25).
- Persicus, M. (1981). Pour Hormuz. *Politique Internationale*, (12).
- Petroleum Economist. (1974, March).

د. ناصر ضاحي فلاح الهاجري، الهيئة التعليمية بوزارة الأوقاف  
والشؤون الإسلامية، الكويت. دكتوراه في التاريخ الحديث بمرتبة  
الشرف الأولى، جامعة عين شمس، مصر، 2020.  
الإيميل: n-dh@windowslive.com

**للاستشهاد:**

الهاجري، ناصر ضاحي. (2023). سياسة فرنسا تجاه الخليج العربي  
وموقف بريطانيا منها (1962-1974): دراسة في ضوء الوثائق  
البريطانية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، 49(191)، 197-228.  
<https://www.doi.org/10.34120/0382-049-191-006>

**To cite:**

Al-Hajiri, N. D. (2023). France's policy towards the Arabian Gulf  
and Britain's position on it (1962-1974): Study in the light of British  
documents. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*,  
49(191), 197-228. <https://www.doi.org/10.34120/0382-049-191-006>